

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(32)/2
20 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والثلاثون

جنيف، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير من الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٤	أولاً- البحث والتحليل في مجال السياسات العامة
٤	ألف- نظر مجلس التجارة والتنمية في البند المتعلق بأفريقيا في دورته التاسعة والأربعين
٥	باء- أقل البلدان نمواً
٥	جيم- الإسهام في عمل لجنة سياسات التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥	دال- الدول النامية الجزرية الصغيرة
٥	هاء- البلدان النامية غير الساحلية
٦	ثانياً- القضايا القطاعية
٦	ألف- التجارة الدولية
		١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية
٦	
		٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل دعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة
٧	
		٣- المساعدات التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة
٧	
		٤- التجارة والبيئة والتنمية
٨	
		٥- قانون وسياسة المنافسة، وقضايا القدرة التنافسية والتنمية
٩	
		٦- السلع الأساسية
١٠	
		٧- أنشطة التدريب
١٠	
		باء- تطوير الخدمات
١١	
		١- برنامج النقاط التجارية
١١	
		٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)
١٢	

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٣ التجارة الإلكترونية	٣- ثانياً (تابع)
١٣ النقل والمرور العابر (الترانزيت)	٤-
١٤ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع	٥-
١٥ الديون وإدارتها	جيم-
١٥ نادي باريس	١-
١٦ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٢-
١٦ نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٣-
١٧ الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع	دال-
١٧ الاستثمار	١-
٢٠ التكنولوجيا وتنمية المشاريع	٢-

مقدمة

١- ينظر مجلس التجارة والتنمية كل سنة، في إحدى دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي السابعة في سلسلة الوثائق التي صدرت منذ الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وهي تتضمن لمحة عامة عن أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يخص التنمية في أفريقيا، علاوة على ملخص لأنشطة بعينها، بما فيها الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، في كل قطاع من القطاعات التي تدرج ضمن ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمل ويستوفي المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(29)/2 التي قُدمت إلى الدورة التنفيذية التاسعة والعشرين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢- وقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها A/RES/57/7، أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي بمثابة "الإطار الذي ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده فيه من أجل تنمية أفريقيا". كما أن مجلس التجارة والتنمية والفرقة العاملة قد شددا أيضاً على ضرورة توفير الدعم لتحقيق الأهداف التي تنشدها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد واصلت أمانة الأونكتاد اتصالاتها وتعاونها الوثيق مع أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومع أعضاء اللجنة التوجيهية للشراكة في تقديم المساعدة المندرجة في مجالات اختصاصها. وبالمثل، فقد شارك الأونكتاد مشاركة نشطة في "المشاورات الإقليمية السنوية للمنظمات العاملة في أفريقيا" وساهم في عمل المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية "بالزراعة وسبل الوصول إلى الأسواق والتنوع". وسيتم تقديم تقارير مختلف المجموعات المشتركة بين الوكالات التي تم تشكيلها لأغراض الإسهام في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك.

٣- وبصورة عامة، فإن غايات أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا تتماشى مع متطلبات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ويمكن وصفها بأنها أنشطة بحوث بشأن التنمية الأفريقية تهدف إلى اعتماد سياسات على المستويين الوطني والدولي للمساعدة على تسريع خطى النمو والتنمية في القارة من جهة، وتوفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأفريقيا بغية بناء القدرات في مختلف المجالات التي تدرج ضمن اختصاصات الأونكتاد، من جهة أخرى.

أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

ألف - نظر مجلس التجارة والتنمية في البند المتعلق بأفريقيا في دورته التاسعة والأربعين

٤- أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً بعنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: من التكيف إلى الحد من الفقر: ما هو الجديد؟". وقد استعرض هذا التقرير محتوى برامج الحد من الفقر في أفريقيا من حيث السياسات واشتمل على تحليل لمدى الاختلاف الأساسي بين التركيز الجديد على مشكلة الفقر من جانب مؤسسات بريتون وودز وبين برامج التكيف الهيكلي التي تم تطبيقها في السنوات العشرين الماضية. ويتناول التقرير قضايا المساهمة والمشاركة القطرية، والمشروطة، وتدابير سياسات الاقتصاد الكلي، والتركيز الجديد على الرعاية الصحية الأولية والتعليم والحكم السديد. وتوصل التقرير إلى عدد من الاستنتاجات في مجال السياسة العامة بهدف ضمان أن تكون السياسات الوطنية والدولية مفضية إلى تحقيق النمو والحد من الفقر في هذه القارة. وأفضت مداورات المجلس إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها اعتبر فيها، ضمن جملة أمور، أن التقرير يشكل إسهاماً في عملية تقييم السياسات

وتم التشديد على أهمية مساعدة البلدان في القيام على نحو فعال بإجراء تحليل لآثار الفقر والآثار الاجتماعية على أساس أكثر منهجية فيما يتصل بتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وطلب المجلس إلى الأونكتاد أن يواصل توفير التحليلات ذات الصلة وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا.

باء- أقل البلدان نمواً

٥- أعد الأونكتاد مذكرة قضايا بعنوان "مركز أقل البلدان نمواً: المزايا الفعلية ومسألة التخرج"، وقدمها إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين. وتتناول المذكرة المزايا الفعلية التي يمكن أن تحصل عليها أقل البلدان نمواً بالاستناد على وجه التحديد إلى إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً والأثر العملي للتدابير المتخذة لصالح تلك البلدان، إضافة إلى مسألة "الانتقال السلس" من أجل تخرج أقل البلدان نمواً من تلك القائمة.

٦- ومن الأمور التي تهم أقل البلدان نمواً في أفريقيا وعددها ٣٤ بلداً ما يتمثل في نتائج الدورة التنفيذية الثلاثين التي عقدها مجلس التجارة والتنمية والتي كُرِّست لأقل البلدان نمواً. وقد ركزت هذه الدورة على القضايا التي أُثيرت في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢: الإفلات من مصيدة الفقر. وكان هذا التقرير قد أُعد لغايتين رئيسيتين هما: أولاً، المساهمة الموضوعية في النقاش الدائر حول السياسات العامة بشأن استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك تحديد تدابير السياسة العامة على المستويين الوطني والدولي التي من شأنها أن تمكن أقل البلدان نمواً من الإفلات من مصيدة الفقر. وثانياً، تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء حول العناصر الأساسية للسياسات الفعالة الرامية إلى الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ونظرت الدورة أيضاً في القضايا المتصلة بعبء الدين الخارجي، والسلع الأساسية، والمبادرات الأخيرة بشأن الوصول إلى الأسواق.

جيم- الإسهام في عمل لجنة سياسات التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧- قدّم الأونكتاد المزيد من المساهمات الموضوعية في عمل لجنة سياسات التنمية في اجتماعاتها الأخيرة بشأن تنقيح إدراج معايير ومنهجيات البلدان في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً وتخرجها منها.

دال- الدول النامية الجزرية الصغيرة

٨- يعكف برنامج الأونكتاد الخاص لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة على إعداد منشور غير متكرر بعنوان *الدول النامية الجزرية الصغيرة: قضايا القابلية للتأثر والفرص الاقتصادية*. وستكون هذه الدراسة ذات أهمية حاسمة، ولا سيما في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المزمع عقده في موريشيوس عام ٢٠٠٤.

هاء- البلدان النامية غير الساحلية

٩- تعتبر مشكلات العبور والنقل حادة بصورة خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية غير الساحلية^(١). ويجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي من أجل عقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الذي سينعقد في كازاخستان في عام ٢٠٠٣.

ثانياً - القضايا القطاعية

ألف - التجارة الدولية

١٠ - لقد استمر تهميش أفريقيا في التجارة العالمية دون هوادة. إذ انخفضت حصة القارة من الصادرات العالمية من ٤,٦ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ١,٩ في المائة عام ٢٠٠١. كما انخفضت حصتها من الواردات من ٣,٦ في المائة إلى ١,٧ في المائة خلال الفترة ذاتها. وما زالت السلع الأساسية تهيمن على صادرات أفريقيا، وقد شهدت أسعار هذه السلع هبوطاً مزمناً على مدى السنوات العشرين الماضية، مما أسفر عن تراجع معدلات التبادل التجاري وعن حالات عجز في الحساب الجاري. وتهدف الأنشطة المتصلة بالتجارة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل دعم أفريقيا، إلى معالجة بعض المشكلات التي تواجهها البلدان الأفريقية، مثل تحسين أدائها التجاري، وإدماجها على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي، والاستخدام الأفضل لشروط المعاملة التفضيلية/المتمايزة الواردة في الاتفاقات ذات الصلة، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرات التفاوضية، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وزيادة التنوع.

١١ - وفي سياق المساعدة في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ما برح الأونكتاد يشارك مشاركة نشطة ويقدم مساهمات موضوعية في تنفيذ مبادرة إتاحة الوصول إلى الأسواق في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد شارك الأونكتاد وساهم في حلقة العمل التي عقدت في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والتي أطلقت خطة العمل من أجل مبادرة الوصول إلى الأسواق في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وكذلك في اجتماع المتابعة الذي عقده الخبراء بشأن الوصول إلى الأسواق في القاهرة في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٢ - ويرد فيما يلي ملخص للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في المجالات المتصلة بالتجارة.

١ - البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية

١٣ - يُشكل هذا البرنامج استجابة متكاملة من جانب مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وبالتعاون مع الجهات المانحة الدولية المهتمة بالأمر، للمساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية والقدرات في مجال السياسة العامة وفي استراتيجيات قطاع التصدير في البلدان الأفريقية من أجل تحسين فهمهما لمتطلبات اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإدارة هذا الاندماج والاستفادة منه.

١٤ - وفي سنة ٢٠٠٠، وهي آخر سنوات عمل البرنامج المتكامل المشترك المذكور أعلاه، تم التركيز على تقييم البرنامج واستكمال أنشطة بناء القدرات المتبقية المخطط لها. وأجري تقييم خارجي للبرنامج بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٢ أسفر عن التوصية باستمرار البرنامج. وعقدت سلسلة من المشاورات في هذا الصدد انتهت إلى اتفاق أبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين البلدان المستفيدة والمانحة، مع الوكالات الثلاث المنفذة لاستهلال المرحلة الثانية من البرنامج المشترك، وذلك من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦ بتمويل إجمالي قدره ١٢,٦ مليون دولار أمريكي. وسيشمل هذا البرنامج ١٦ بلداً بما فيها البلدان المستفيدة الثمانية الحالية^(٢)، وثمانية بلدان جديدة

هي بوتسوانا والكاميرون وملاوي ومالي وموريتانيا وموزامبيق والسنغال وزامبيا. وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، فقد استكملت جميعها بحلول نهاية العام مع تحقيق نتائج هامة في مجال نشر المعلومات، والمراكز المرجعية ونقاط الاستعلامات الوطنية، واللجان المشتركة بين المؤسسات، وتدريب الموارد البشرية واستراتيجيات قطاع الصادرات. واضطلع الأونكتاد بالمسؤولية الرئيسية عن تعزيز اللجان المشتركة بين المؤسسات والهيئات التابعة لها. وتشكل التقييمات الإيجابية للبرنامج المتكامل المشترك من جانب كل من البلدان المستفيدة والمقيمين المستقلين، وموافقة الجهات المانحة على تمويل المرحلة الثانية من البرنامج، مؤشرات هامة على أثره ونجاحه في توفير المساعدة للبلدان الأفريقية المعنية.

٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل دعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة

١٥- من الأهداف الرئيسية لعملية "متابعة المائة المستديرة للتجارة: المرحلة التجريبية للإطار المتكامل" ما يتمثل في تسهيل دمج جدول أعمال التجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويدعم الأونكتاد، ضمن هذا الإطار، تنفيذ عملية تعزيز المؤسسات في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة من أجل المداولات الوطنية وبناء توافق في الآراء بشأن قضايا التجارة الدولية والمفاوضات حولها. ويتم تنسيق هذا الدعم مع المساعدة المقدمة في إطار البرنامج المتكامل المشترك، مما يعزز أوجه التآزر بين هذين البرنامجين على المستوى القطري.

١٦- ومنذ إطلاق المخطط التجريبي للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، تم توسيع نطاق هذا الإطار المتكامل ليشمل ١٤ بلداً، بما فيها ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا^(٣). وقد استكملت منذئذ الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في ست بلدان، بما فيها أربعة بلدان أفريقية^(٤)، وتم تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن التصديق في أربعة بلدان حيث تم اعتماد مصفوفات أعمال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وتجري حالياً عملية متابعة نشطة لمصفوفات الأعمال هذه، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مبادرة من قبل الجهات المانحة لتوفير ترتيبات التمويل المؤقت من خلال الشبكات الثاني للصندوق الاستثماري للإطار المتكامل.

٣- المساعدات التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة

(أ) البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا

١٧- قدم الأونكتاد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، وشبكة الأبحاث التجارية لأفريقيا الجنوبية، وشبكة العالم الثالث (أفريقيا) الدعم التحليلي والاستشاري للبلدان الأفريقية في تقييم الغايات المنشودة من المفاوضات والاستجابات على مستوى السياسات العامة لجدول أعمال الدوحة. وتم إرسال بعثات استشارية بناء على طلب عدة بلدان أفريقية، بما فيها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونُظمت حلقة عمل حول قضايا الخدمات في المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وتولت تنظيم هذه الحلقة الوكالات المتعاونة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من أجل المفاوضات التجاريين الموجودين في جنيف وتناولت تحديد المجالات التي تهم البلدان الأفريقية في مرحلة تقديم الطلبات والعروض. وقد أدت هذه المساهمة إلى تحسين تفهم

المفاوضين التجاريين للبلدان الأفريقية وإعدادهم لبرنامج عمل الدوحة. وهناك مناقشات جارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تمديد فترة عمل البرنامج مرة أخرى.

(ب) المساعدة المقدمة لتجمعات التكامل الإقليمية

١٨- تلقت البلدان الأفريقية، بوصفها أعضاء في مجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، دعماً من الأونكتاد في شكل خدمات استشارية وورقات تقنية بشأن القضايا الإنمائية الناشئة عن مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية في المستقبل والبعد المتعدد الأطراف لهذه الشراكات في إطار جدول أعمال الدوحة. وتم أيضاً إعداد تقريرين تقنيين عن التجارة والاستثمار من أجل مؤتمر القمة الثالث لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ^(٥).

١٩- وفي عام ٢٠٠٢، شارك الأونكتاد في محافل المفاوضات التجارية المكرسة للتفاوض حول التجارة في الخدمات، وساعد أمانة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في تنظيم هذه المحافل. ووضع الأونكتاد في هذا الإطار بحثاً عن التدابير التي تؤثر في التجارة في الخدمات بالنسبة لعدة بلدان من بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وساعد في صياغة مرفق بروتوكول المجتمع الإنمائي المتعلق بالتجارة، وساعد في عرض التدابير القطرية بشأن التجارة في الخدمات وفي إعداد المرفق ذي الصلة بها.

٤- التجارة والبيئة والتنمية

٢٠- يتناول الأونكتاد مجموعة واسعة من قضايا التجارة والبيئة من منظور التنمية وذلك من خلال اجتماعاته الحكومية الدولية، وتحليل السياسات ومشاريع التعاون التقني وبناء القدرات. ويتم الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات من خلال برنامج العمل العادي وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية. وقد تم تنظيم عدد من الأنشطة التي تعود بالفائدة على البلدان الأفريقية في إطار هذا البرنامج. ويتم من خلال برنامج فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية الخاص بأقل البلدان نمواً تنفيذ ثلاثة مشاريع. وتشمل هذه المشاريع عقد حلقة دراسية لتقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات من أجل البلدان الناطقة بالبرتغالية تستضيفها حكومة أنغولا (أيار/مايو ٢٠٠٣) وحلقة عمل بشأن نخبة من القضايا البيئية العالمية للبلدان الناطقة بالبرتغالية تستضيفها حكومة البرازيل. ومن المخطط له أيضاً تنظيم حلقة عمل لفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية مباشرة بعد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والتنمية التي ستعقد في كيب تاون (أيار/مايو ٢٠٠٣). وكانت المشاركة الأفريقية قوية جداً في الحوار في مجال السياسة العامة بشأن تعزيز فرص إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية العضوية من البلدان النامية الذي عقدته فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية (بروكسل، شباط/فبراير ٢٠٠٢) واستضافته أمانة مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وحضر هذا الاجتماع خبراء من ١٦ بلداً نامياً بما فيها إثيوبيا وكينيا وموزامبيق والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس وأوغندا وزامبيا، علاوة على قرابة ٣٥ ممثلاً من بعثات دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسل.

٢١- وقد ساعد مشروع المعايير والتجارة على تحديد السياسات التي يمكن أن تعالج القيود التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الاستجابة للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمتطلبات البيئية في الأسواق الدولية. وتم الاضطلاع بدراسات في أفريقيا الشرقية والجنوبية ضمن أماكن أخرى (انظر www.unctad.org/trade_env).

٢٢- وشارك قرابة ٣٠ ممثلاً من إثيوبيا وكينيا وموزامبيق وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في الاجتماع الاستشاري دون الإقليمي الذي نظمه الأونكتاد في إطار المشروع الميداني المعنون "بناء القدرات من أجل تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الأساسية" وعقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتم في هذا الاجتماع تحديد أولويات بناء القدرات التي تركز على المتطلبات البيئية وسبل الوصول إلى الأسواق والتنوع الحيوي والقضايا المتصلة بالمعارف التقليدية.

٢٣- ويعكف الأونكتاد حالياً على تنفيذ برنامج التدريب على التجارة في بنن وبوركينا فاسو ومالي. وتم عقد حلقة عمل تدريبية بشأن التجارة والبيئة والتنمية في كوتونو، بنن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويزعم عقد المزيد من الحلقات التدريبية الوطنية في عام ٢٠٠٣. أما عنصر التعلم عن بعد في هذا البرنامج فقد استُهل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٥- قانون وسياسة المنافسة، وقضايا القدرة التنافسية والتنمية

(أ) البحوث وتحليل السياسات

٢٤- إن بحوث الأونكتاد وتحليلاته للسياسات في مجال سياسة المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية التي تشمل البلدان الأفريقية، تنعكس في سلسلة التقارير التقنية التي تصدر سنوياً بشأن قضايا مختارة يتم تحديدها من جانب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسة المنافسة.

(ب) الخدمات الاستشارية وبناء القدرات

٢٥- أرسل البرنامج الفرعي لسياسة المنافسة خلال عام ٢٠٠٢ أربع عشرة بعثة ميدانية إلى تسعة بلدان أفريقية^(١) وإلى تجمعي تكامل إقليمي أفريقيين^(٢)، وذلك أساساً من أجل توفير التدريب في مجال صياغة سياسات المنافسة وتنفيذها. وكانت الغاية في حالة بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند هي المساعدة في إعداد قانون المنافسة. وتم عقد خمس حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية وثلاث إقليمية بشأن قضايا المنافسة المثارة في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك كجزء من الأعمال التحضيرية المفضية إلى مؤتمر كانكون الوزاري. واضطلع الأونكتاد أيضاً بأنشطة بناء القدرات دعماً لسياسة المنافسة الإقليمية ضمن إطار تجمعات التكامل الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٢٦- وقد ثبت أن التعلم عن بعد يشكل أداة فعالة لتوفير التدريب المهني للمسؤولين عن صياغة سياسة المنافسة وتنفيذها. وتم عقد دورتين دراسيتين كل ثلاثة أشهر خلال عام ٢٠٠٢ لصالح بوركينا فاسو ومالي وبنن. ويزعم

توسيع نطاق برنامج التعلم عن بعد ليشمل بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والبلدان الأفريقية الأخرى خلال عام ٢٠٠٣.

٦- السلع الأساسية

٢٧- تعتبر البلدان الأفريقية من بين المستفيدين الرئيسيين من مشروع "بناء القدرات من أجل التنوع والتنمية القائمة على السلع الأساسية" الذي يتم تمويله من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة. وكان من بين حلقات العمل السبع المندرجة في إطار هذا المشروع ثلاث حلقات عقدت في بلدان أفريقية. وقد تناولت حلقة العمل الأولى التي عقدت في بانجول، غامبيا، في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الروابط بين مصائد الأسماك الحرفية والأسواق العالمية. وتم عقد حلقة عمل بشأن الاستراتيجية الوطنية لتنوع قطاع البستنة في لاغوس، نيجيريا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأسفر ذلك عن إصدار "خطة رئيسية" لتنمية قطاع البستنة في نيجيريا وإنشاء رابطة منتجي قطاع البستنة النيجيريين. وعقدت حلقة عمل بشأن تنوع قطاع البستنة في موريشيوس في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ وأسفرت عن إجراء اتصالات بين كبار مصدري الأناناس والجهات المشترية البديلة. ويزعم عقد حلقة عمل وطنية بشأن صغار المنتجين الزراعيين وسلاسل القيم في كينيا في عام ٢٠٠٣.

٢٨- وفي إطار متابعة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ستستضيف حكومة السنغال مؤتمر السلع الأساسية الأفريقي بدعم من الصندوق المشترك للسلع الأساسية والأونكتاد، وبمشاركة المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويزعم عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٩ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٧- أنشطة التدريب

٢٩- تم من خلال دمج برامج التدريب الثلاثة في مجال بناء القدرات^(أ) وضع استراتيجية جديدة لتعزيز قدرات التدريب في مجال التجارة الدولية وخدمات دعم التجارة، بما في ذلك الترويج للاستثمار وإدارة الموانئ.

٣٠- وبناء على طلب من مدغشقر وموريشيوس أرسلت بعثة دون إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم احتياجات التدريب في مجال التجارة الدولية وترويج الاستثمار وإدارة الموانئ.

٣١- وتم في إطار المشروع دون الإقليمي لتعزيز قدرات التدريب في مجال التجارة الدولية وترويج الاستثمار في بنن وبوركينا فاسو ومالي تنظيم ثلاث حلقات دراسية تدريبية في الميادين التالية: (أ) قانون وسياسة المنافسة؛ (ب) التجارة والبيئة؛ (ج) النقل المتعدد الوسائط وخدمات النقل والإمداد؛ (د) إجراءات تمويل التجارة الدولية؛ (هـ) ترويج الاستثمار واستهداف المستثمرين. كما تم انتقاء ١٣ أخصائياً وطنياً خلال تلك الحلقات الدراسية حيث تلقوا المزيد من التدريب على الطرائق التربوية - الطرائق التقليدية وطرائق التعلم عن بعد على حد سواء - بغية ضمان عقد هذه الدورات التدريبية جزئياً أو كلياً على المستوى المحلي. ونظمت حلقة عمل لمعلمي برنامج التدريب على التجارة لهذا الغرض في كوتونو في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وجرى في أوائل عام ٢٠٠٣ تقييم المشروع بغية دراسة مدى ملاءمته ونجاعته وأثره واستدامته. وتبين أن الاستراتيجية تناسب احتياجات الجهات المستفيدة، واعتبرت الإنجازات مرضية من الناحية الكمية والنوعية وأوصي بتوسيع نطاق أنشطة المشروع لتشمل

المنظمات الإقليمية الأفريقية مثل الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، وذلك كوسيلة لدعم عملية التكامل الإقليمي.

٣٢- أما في غرب ووسط أفريقيا، فقد استُهل مشروع إقليمي يهدف إلى تنفيذ برنامج التدريب في مجال الموانئ في بنن والكاميرون وغابون وغينيا والسنغال وتوغو. وتدعم كل من أنغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو تنفيذ هذا البرنامج في إطار مشروع إقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية^(٩). وفي شمال أفريقيا، تعتبر تونس أول بلد يشارك في البرنامج الجديد للتدريب في مجال الموانئ.

٣٣- وتم التركيز بصورة خاصة على أنشطة التعلم عن بعد في مجال التدريب على التجارة. واستناداً إلى عمليات تجريبية تم الاضطلاع بها في بنن وبوركينا فاسو وجزر القمر ومالي والسنغال، ووضعت "استراتيجية لتنفيذ عملية التعلم عن بعد" في الأونكتاد بغرض توسيع سبل حصول المجموعات المستهدفة على التدريب الجيد مع تأمين المرونة الجغرافية للمتدربين والمدربين معاً.

٣٤- وبدأت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تجربة التعلم عن بعد من أجل تعليم المدربين الوطنيين الناطقين بالفرنسية المسؤولين عن التنفيذ المحلي لمشروع التدريب على أعمال الموانئ في كل من كوتونو ودوالا ولومي. وستتاح للمشاركين الذين تم تدريبهم في السنوات السابقة فرصة لتحديث مهاراتهم. ويتم توفير الدعم الدولي من خلال تنظيم ١٣ دورة مدة الواحدة منها ساعة واحدة. وتجري مناقشات عبر محفل على الإنترنت مرة في الأسبوع تقريباً. وقد بدأت هذه العملية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية بمشاركة مدربين وطنيين من ميناءي مانديلو ويرايا في الرأس الأخضر.

٣٥- وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، نُظمت في بريتوريا حلقة دراسية إقليمية بشأن إثبات صلاحية التعليم عن بعد بغية التصديق على صلاحية مواد التدريب على التعلم عن بعد بشأن "نطاق وتعريف اتفاق الاستثمار الدولي" وذلك للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية. وحضر ٢٥ مشاركاً من ١٨ بلداً هذه الحلقة الدراسية^(١٠). وسيتم إصدار نسخة فرنسية من المواد التربوية بحلول نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٣.

باء- تطوير الخدمات

١- برنامج النقاط التجارية

٣٦- تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ نقل ملكية "برنامج النقاط التجارية" من الأونكتاد إلى الاتحاد الدولي للنقاط التجارية.

٣٧- وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان هناك ٣٦ نقطة تجارية في مختلف مراحل التطوير في ٢٤ بلداً أفريقياً، منها ١٩ نقطة دخلت مرحلة التشغيل، وهي بوركينا فاسو، ومصر (١٠ نقاط تجارية)، وموريشيوس، والمغرب، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والسودان، وتونس، وأوغندا وزامبيا. وما زالت نقطتان تجاريتان قيد التطوير (كوت ديفوار وإثيوبيا) في ١٥ في مرحلة دراسة الجدوى (الجزائر، أنغولا، بنن، مصر، إريتريا، غامبيا، غانا، كينيا، مالي، موريشيوس، موزامبيق، جنوب أفريقيا (نقطتان تجاريتان)، جمهورية تنزانيا المتحدة،

زمبابوي). وتم الاعتراف رسمياً بأهمية النقاط التجارية بالنسبة للبلدان الأفريقية وذلك في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي حددت شبكة النقاط التجارية باعتبارها واحدة من المشاريع التي ينبغي السعي لتأمين التمويل لها من الجهات المانحة على وجه السرعة^(١١).

٣٨- وبغية تلبية الحاجة الملحة لتعزيز الاستدامة الذاتية للنقاط التجارية، عقد الأونكتاد اجتماعاً لفريق من الخبراء بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية والاتحاد العالمي للنقاط التجارية في جنيف، سويسرا (٨-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢). وقد تركّز اهتمام الاجتماع على تحديد الخدمات التي يمكن للنقاط التجارية أن تنجح في تسويقها. وقد استفاد هذا الاجتماع استفادة كبيرة من المشاركة النشطة من جانب النقاط التجارية الأفريقية، ولا سيما نقطة نيروبي التجارية في كينيا ونقطة جوهانسبرغ التجارية في جنوب أفريقيا.

٣٩- وفيما يتعلق بالأنشطة القطرية، قامت بعثة مشتركة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بزيارة النقطة التجارية في واغادوغو، بوركينا فاسو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأجريت دراسة جدوى لإنشاء نقطة تجارية في كيغالي، رواندا، كما أُجريت اتصالات أولية مع جهة مانحة مهتمة بالأمر لتوفير المساعدة لنقطة نيروبي التجارية، في كينيا. ويتوقع أن يُنجز بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ مشروع تعاون تقني يجري تنفيذه حالياً بالنسبة لنقطة مابوتو التجارية في موزامبيق.

٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)

٤٠- تم تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية أو يجري العمل على تركيبه في أكثر من ٣٠ بلداً في أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٠، قررت معظم البلدان التي كانت تستخدم الإصدار السابق من النظام (آسيكودا النسخة ٢) التحول إلى أحدث إصدار، أي آسيكودا ++. ويتم تنفيذ هذا النظام العصري بالفعل وقد أصبح قيد التشغيل التام في بعض البلدان (الرأس الأخضر، تشاد، زامبيا، زمبابوي)، بينما يجري تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية من أجل الانتقال إلى نظام آسيكودا ++ في بنن وبوركينا فاسو ومللاوي ومالي وموريتانيا وناميبيا والنيجر وتوغو وأوغندا. أما البلدان التي لم تكن تستخدم هذا النظام من قبل فقد بدأت بتطبيقه (بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، غابون). ويتم تمويل معظم هذه المشاريع من جانب حكومات البلدان مباشرة من ميزانياتها الخاصة، وهو أمر يثبت التزامها والفوائد الحقيقية التي يمكن الحصول عليها من خلال استخدام هذا النظام.

٤١- أما على المستوى الإقليمي، فقد تم إبرام اتفاقيتين مع المنظمين الإقليميين (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) من أجل إرساء أنشطة تعاونية في مجالات من قبيل التدريب، وتوحيد البيانات والوثائق، والدعم المتواصل.

٤٢- ويتيح استعمال الإصدارات الجديدة من النظام الآلي للبيانات الجمركية الفرصة لإدارات الجمارك كي تطبق القواعد والمعايير الإقليمية أو الدولية. كما أن أنشطة التحول نحو تطبيق هذه القواعد والمعايير تشمل أيضاً الأخذ بالمعايير الإقليمية من قبيل تقنين مدونات الإجراءات الجمركية، مما يسهل جمع البيانات الإحصائية المقارنة.

٣- التجارة الإلكترونية

٤٣- لفت تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٢ الأنظار إلى تدني مستوى أنشطة التجارة الإلكترونية في أفريقيا وشدد على ضرورة وضع مؤشرات وبيانات موثوقة بغية مساعدة البلدان الأفريقية على رسم استراتيجيتها الإلكترونية وتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التجارة الإلكترونية على اقتصاداتها.

٤٤- وبهدف المساهمة في ردم الفجوة الرقمية، قدم الأونكتاد مساهمته إلى القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات بمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن مجتمع المعلومات (مالي، ٢٥-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢). ويزم مع عقد مؤتمر إقليمي آخر في أفريقيا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ بغية النهوض بنمو التجارة الإلكترونية في أفريقيا، علاوة على تعزيز الموقف الأفريقي فيما يتعلق بالمبادرات الدولية في ميداني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

٤٥- وعلى سبيل متابعة تقديم مبادرة الأونكتاد المتصلة بالسياحة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بلجيكا، أيار/مايو ٢٠٠١)، وعقب قيام حكومة موريتانيا بتقديم طلب يتعلق بالتجارة الإلكترونية مع التركيز بصورة خاصة على السياحة الإلكترونية، تم إعداد مشروع في عام ٢٠٠٢ بغية تقديمه إلى الجهات المانحة في أوائل عام ٢٠٠٣.

٤- النقل والمرور العابر (الترانزيت)

٤٦- تشير تقديرات من "استعراض النقل البحري" لعام ٢٠٠٢ إلى أن تكاليف شحن الواردات إلى أفريقيا بلغت ١٤,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ وكانت في حالة البلدان الأفريقية أعلى بنسبة ٥٠ في المائة من متوسطها في البلدان النامية ككل. ويبيّن ذلك وغيره من الأرقام ذات الصلة الواردة في الدراسة الحاجة الماسة لتطوير الهياكل الأساسية وتمويلها في أفريقيا، حسبما تم التشديد عليه في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٤٧- وقد انصب الاهتمام في اجتماع للخبراء بشأن "كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، بصورة خاصة، على التدابير الحالية من أجل تيسير التجارة وتأمينها، وتطبيق هذا التدبير في البلدان النامية ووسائل تضييق الفجوة في تطبيق تدابير تيسير التجارة العالمية. وقدم الخبراء من عدد من البلدان النامية، بما فيها جيبوتي وغانا وتوغو وأوغندا، عروضاً بشأن التجارب الوطنية فيما يتعلق بتيسير حركة المرور العابر. وقد اعتبر تيسير التجارة أولوية واضحة كوسيلة لتحسين إنتاجية المرافق القائمة. غير أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدات كبيرة في هذا المضمار.

٤٨- وقام الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر بتنظيم حلقة دراسية بشأن التسعير في الموانئ كجزء من دورة دراسية بشأن إدارة الموانئ مدتها ستة أسابيع تنظمها سلطة ميناء ليخويس وحضر هذه الدورة عشرون مشتركاً من بلدان مجموعة البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية. فكان هناك تسعة مشاركين من أنغولا وأربعة من الرأس الأخضر واثنان من غينيا بيساو وثلاثة من سان تومي وبرينسيبي واثنان من موزمبيق.

٥ - نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

٤٩ - تم إجراء تقييم مستقل لتطبيق نظام المعلومات المسبقة عن البضائع على خمس سكك حديدية في أفريقيا الشرقية (كينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢)، وأوغندا، وزامبيا) وفي ميناءين (كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة) بغية التحقق من فائدتها وإمكانية توسيع تغطيتها الجغرافية وإدخال خطوط سكك جديدة في هذا الإقليم الفرعي. وصدر التقييم النهائي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ حيث تضمن توصية بتنفيذ مرحلة ثانية من هذا المشروع.

٥٠ - وقد أظهرت مؤشرات الأداء الأساسية أن فترة إعداد عربات الشحن قد انخفضت من ١٨ إلى ١١ يوماً وأن متوسط فترة المرور العابر انخفض من ١٥ إلى ٣ أيام، وأن متوسط استعمال القاطرات الحديدية ازداد من ٧٣ إلى ١٢٠ كيلومتر/يوم. وبين التقييم أنه من أهم أوجه النجاح أن إجمالي الوفورات في تكاليف استئجار العربات والمركبات وصل إلى ٦,٤ مليون دولار أمريكي سنوياً، في حين أن الإيرادات الإضافية الممكنة من الناحية الواقعية والمرتبة على زيادة قدرة التحميل قد وصلت في مجموعها إلى ٢٠ مليون دولار سنوياً، وذلك بالنسبة للسكك الحديدية الخمس في هذه المنطقة.

٥١ - ونتيجة لذلك عقدت السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي محفلاً استشارياً لأصحاب المصلحة في مقرها الرئيسي في لوساكا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حيث دعت إليه الجهات التي تستفيد الآن والتي ستستفيد في المستقبل من نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وبعد تحديث عملية "الإطار المنطقي"، أوصى المشاركون من أصحاب المصلحة بأن يكون التركيز الفوري للمرحلة الثانية من هذا المشروع على ما يلي:

- توسيع نطاق الإمكانيات الوظيفية لشبكات السكك الحديدية التي تستعمل نظام تعقب البضائع المنقولة بالسكك الحديدية^(١٢)؛
- تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في إطار النقل بالسكك الحديدية في مؤسسات السكك الحديدية الأخرى في السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في جيبوتي ومصر وإثيوبيا وجمهورية الكونغو؛
- إضافة وظائف جديدة تقوم بها جميع السكك الحديدية التابعة للسوق المشتركة لدول شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي؛
- التحويل المتزامن لهذا التطبيق إلى نظام ويندوز/بيعة الشبكة العالمية النطاق (الويب).

٥٢ - أما نظام المعلومات المتعلقة بعربات السكك الحديدية الذي تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ويتم تنفيذه تحت رعاية اتحاد السكك الحديدية في الجنوب الأفريقي فظل تطبيقه معلقاً خلال عام ٢٠٠٢ بسبب المشاكل القائمة بين وكالة التمويل والمقاول الرئيسي وكذلك بسبب الوضع الإقليمي. وكانت نتيجة ذلك أن أعربت بعض البلدان عن رغبتها في المضي قدماً بتركيب نظام متابعة حركة النقل بالسكك الحديدية بصورة مباشرة بالتعاون مع الأونكتاد وبتنفيذ وطني.

٥٣ - أما الأنشطة الأخرى فكانت على النحو التالي: بدأ العمل على السكك الحديدية الكونغولية لتحديث نظام متابعة حركة النقل بالسكك الحديدية، الذي يموله الاتحاد الأوروبي عن طريق السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأرسلت بعثة تحضيرية إلى غابون لترتيب نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وفيما يتعلق بخدمات متابعة حركة النقل بالسكك الحديدية، فقد خصص مركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل البلدان غير الساحلية في كيغالي التمويل اللازم، نيابة عن كينيا وأوغندا ورواندا، لوضع مشروع اقتراح لترتيب نظام متابعة حركة النقل بالسكك الحديدية في الممر الشمالي، بين بومباسا وكيغالي، من أجل البضائع العابرة.

جيم - الديون وإدارتها

٥٤ - ما زالت أوضاع ديون البلدان الأفريقية تشكل مصدرًا رئيسيًا للقلق. وكان مجموع ديون أفريقيا القائمة عام ٢٠٠١ يقارب ٣٠٠ مليار دولار أمريكي وبلغت ديون البلدان الأفريقية جنوب الصحراء أكثر من ٢١٥ مليار دولار. وقد انعكست بحوث وتحليلات السياسات التي أجراها الأونكتاد في مجال ديون البلدان النامية، بما في ذلك ديون البلدان الأفريقية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في التقرير السنوي عن حالة ديون البلدان النامية المقدم إلى الجمعية العامة.

١ - نادي باريس

٥٥ - يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان المدينة في التحضير لمفاوضاتها في إطار نادي باريس. ويواصل الأونكتاد الاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات التي يعقدها نادي باريس من أجل إعادة التفاوض على الديون الثنائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٢ والرابع الأول من عام ٢٠٠٣، أبرم ما مجموعه ١٤ بلدًا اتفاقات جديدة بشأن إعادة جدولة أو إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وكان ١١ بلدًا منها بلدانًا من أفريقيا جنوب الصحراء، وكلها بلدان فقيرة مثقلة بالديون. وحصلت كل من بوركينا فاسو وموريتانيا وجمهورية ترانسيا المتحدة في عام ٢٠٠٢، ومالي في عام ٢٠٠٣، بعد أن بلغت نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على تخفيض رصيد الدين بمقدار يحقق الهدف المتفق عليه لتأمين القدرة على تحمل الديون. وبعد أن وصلت خمسة بلدان أفريقية أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (إثيوبيا وغانا ورواندا وسيراليون وزامبيا) إلى النقاط المحددة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حصلت على تدفقات خاصة بإعادة جدولة الديون بموجب شروط كولونيا (أي خفض خدمة الديون بنسبة ٩٠ في المائة بالقيمة الحالية). وحصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تخفيض في خدمة الديون، بموجب شروط نابولي بنسبة ٦٧ في المائة بالقيمة الحالية، وحصلت كوت ديفوار على تخفيض بموجب شروط ليون بما يعادل نسبة ٨٠ في المائة. وقد أبرمت اتفاقات مع هذين البلدين ريثما يتم بلوغ النقطة المقررة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(١٣). ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان المدينة على الحصول على أكبر قدر ممكن من تخفيض الديون في إطار المساعدة الإجمالية في تعزيز قدرات إدارة الديون. وبما أن معظم البلدان الأفريقية التي تعاني من وطأة الديون تدرج في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإدخال التحسينات على هذا المخطط.

٢- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٥٦- نوقشت في آخر تقرير قدم إلى الجمعية العامة (A/57/253)، القضايا العالقة في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣، لم تكن هناك سوى ٦ بلدان أفريقية (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا وموزامبيق وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة) قد وصلت إلى نقطة الإنجاز بينما كان ١٦ بلداً آخر عند نقطة اتخاذ القرار. وينبغي في ضوء بطء التنفيذ، النظر في تبسيط الإجراءات وإجراء استعراض لمحتوى المشروطة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن توفير سبل وصول أسرع إلى التمويل الخارجي الكافي يعتبر ضرورياً بغية تصميم وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن الاستثمارات العامة والخاصة. وكما طرح في التقارير السابقة التي قدمها الأمين العام، فإن تركيز صرف الموارد في البداية من أجل تخفيض الديون اعتباراً من نقطة اتخاذ القرار وما بعدها يمكن أن يحسن. ومن المسلم به حالياً أن الافتراضات التي تستند إليها تقييمات القدرة على تحمل الديون تتسم بالتفاؤل. فالإسقاطات المتعلقة بالنمو وحصائل الصادرات في تلك التقديرات يمكن أن تصبح أكثر واقعية إذا ما أخذت بعين الاعتبار الصدمات الخارجية التي حدثت في الماضي والتطورات المحتملة في المستقبل وخصوصاً في أسواق السلع الأساسية. وأخيراً، وبما أن نجاح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتوقف على إضافة تخفيف عبء الديون بالمقارنة مع إجمالي التحويلات السابقة لتخفيف ذلك العبء، فإنه من الأساسي أن تضاعف البلدان المانحة جهودها للامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها وزيادة هذه التدفقات إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الفقيرة الأخرى. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان التي تزرع تحت عبء الديون بعد انتهاء النزاعات فيها، وينبغي اتخاذ تدابير محددة فيما يخص تلك البلدان التي لا يمكن أن تصبح، بدون ذلك، مؤهلة بسبب المتأخرات من ديونها المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وسيتم بحث هذه القضية بإسهاب في تقرير عام ٢٠٠٣ الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٥٧- تم تركيب نظام إدارة الديون والتحليل المالي في أفريقيا في كل من أنغولا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار ومصر وإثيوبيا وغابون وغينيا بيساو ومدغشقر وموريتانيا ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي. واستجابة للطلبات الرسمية المقدمة، يجري حالياً إعداد مشاريع جديدة في أفريقيا لصالح الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

٥٨- وقد أرسل نظام إدارة الديون والتحليل المالي خلال عام ٢٠٠٢ خمس بعثات ميدانية (موظفون مركزيون) إلى أربعة بلدان أفريقية (كوت ديفوار وجيبوتي وجمهورية الكونغو وتوغو) بهدف تقييم احتياجاتها. وإضافة إلى ذلك، فقد أمضى مستشارو نظام إدارة الديون والتحليل المالي ما مجموعه ٣٢ أسبوعاً في ٥ بلدان أفريقية بغية توفير التدريب في مجال إدارة الديون بصورة رئيسية.

٥٩- وقد سعى الأونكتاد إلى جعل أنشطته المتصلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي في أفريقيا أنشطة لا مركزية إلى أقصى حد ممكن. وعلى هذا الأساس، فقد واصل برنامج إدارة الديون والتحليل المالي تعاون الوثيق مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي^(٤). وذلك من خلال أنشطة

مشتركة وتعاونية. وقد واصل كل من مشروع بولي دت^(١٥) - وهو مبادرة مشتركة للبنك المركزي لدول أفريقيا الغربية وبنك دول أفريقيا الوسطى - والأونكتاد، عملية توسيع نطاق التعاون بينهما وإضفاء الصبغة الرسمية عليه. وقد أصبح اتفاق للتعاون التقني بين هاتين المؤسستين جاهزاً للتوقيع. وسيتيح هذا المشروع المجال لإنشاء وحدة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي في ياوندي، وبدء برامج التدريب للمسؤولين عن إدارة الديون، وتنظيم المزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية المشتركة بين الأونكتاد ومؤسسة بولي دت وتعزيز قدرات هذه المؤسسة على التدخل في معالجة القضايا المتصلة بنظم تسجيل الديون وإدارتها.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قام الأونكتاد ومرفق الموارد دون الإقليمي لأفريقيا الوسطى والشرقية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقة عمل في نيروبي بشأن إحصائيات الديون، حظيت بالكثير من التقدير من جانب المشاركين فيها. وستتيح حلقات العمل هذه لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الفرصة لتوفير المزيد من التدريب لممثلي تلك البلدان غير الأعضاء في معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أو مؤسسة بولي دت.

٦١ - ويمول نظام إدارة الديون والتحليل المالي نفسه ذاتياً باتخاذ إجراءات أكثر كفاءة في مجال خدمة الديون وكشف أوجه التناقض في مطالبات الوكالات الدائنة. ويمكن أيضاً تحقيق وفورات لا يستهان بها من خلال تفادي تكبد التكاليف غير الضرورية من قبيل الدفعات الزائدة عن المطلوب إلى الدائنين أو الفوائد الجزائية المترتبة على سوء مسك الدفاتر. وإضافة إلى هذه الوفورات في التكاليف، فإن استعمال نظام إدارة الديون والتحليل المالي على نحو فعال في المكاتب المعنية بالديون يكفل وجود قاعدة بيانات محدثة لدى البلدان بشأن ديونها، مما يفسح المجال لإدارة الديون على نحو أكثر فعالية والاستعداد استعداداً أفضل للمفاوضات من أجل الحصول على القروض وإعادة جدولة الديون.

دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

١ - الاستثمار

٦٢ - تضمن القسم الإقليمي الخاص بأفريقيا في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢ فرعاً يتعلق بالاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وقد نشر التقرير في ١٦ بلداً أفريقياً.

٦٣ - وقد تواصل العمل على تنفيذ المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات من أجل أقل البلدان نمواً، وبدأ العمل على وضع دليل لإريتريا.

٦٤ - وتم في عام ٢٠٠٢ إصدار نسخة محدثة من المنشور الذي يحمل عنوان "نظرة سريعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً"، وهو يشمل جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا. ويستوفي هذا المنشور المعلومات عن أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية في كل بلد من أقل البلدان نمواً وعددها ٤٩ بلداً (٣٤ منها في أفريقيا)، مع إلقاء نظرة عامة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات في الإطار القانوني في هذه المنطقة.

٦٥- وعقدت عام ٢٠٠٢ حلقة دراسية لسلطات الإشراف على التأمين الأفريقية واجتماع للرابطة الأفريقية لسلطات الإشراف على التأمين. كما عقدت حلقة دراسية بشأن تطوير وتسويق منتجات التأمين على الحياة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة من أجل وضع رزمة برامجيات لشركات التأمين الأفريقية يتم تركيبها الآن في هذه الشركات. واستمر تطبيق مخطط تصنيف شركات التأمين وإعادة التأمين الأفريقية حيث تم تصنيف ثلاثين شركة.

(أ) تشجيع الاستثمار

٦٦- في عام ٢٠٠٢، قامت دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب التابعة للأونكتاد، كجزء من استراتيجيتها الشاملة لبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، وبالإشتراك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وجهات راعية من القطاع الخاص، بتنظيم حلقتي عمل إقليميتين في أفريقيا بشأن استهداف المستثمرين، عقدت الأولى منهما في باماكو، مالي في شباط/فبراير ٢٠٠٢ لصالح ١٨ مشاركاً من البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء. وتم تنظيم هذه الحلقة بصورة مشتركة بين دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب التابعة للأونكتاد وبرنامج التدريب على التجارة وخبير من المؤسسة المشاركة في رعايتها، وهي التي كانت تدعى برايس ووترهاوس كوبرز. وعقدت الحلقة الثانية في الرباط، المغرب وشارك فيها ٢٤ شخصاً من بلدان شمال أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وكانت هذه الحلقة مشروعاً مشتركاً بين دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار ومركز التنمية دون الإقليمية لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقدمت شركة الاستشارات "آرنست أند يونغ" خدمات أحد الخبراء.

٦٧- وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، تم إرسال بعثات استشارية إلى إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة كجزء من مشروع بناء القدرات بشأن الإدارة السديدة في ميدان ترويج الاستثمارات وتسييرها. وتم إعداد تقريرين استشاريين عن البلدين. وعرض التقرير الخاص بإثيوبيا في حلقة عمل وطنية عقدت في أديس أبابا وحضرها كبار موظفي الحكومة والمدراء التنفيذيون في القطاع الخاص ومثّلون عن مجموعة الجهات المانحة. وتم اعتماد التوصيات الواردة في التقرير والتوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل.

(ب) استعراضات سياسات الاستثمار

٦٨- استُكمِلت في عام ٢٠٠٢ استعراضات سياسات الاستثمار بالنسبة لغانا وليسوتو. وعرض استعراض سياسة الاستثمار المتعلق بجمهورية تنزانيا المتحدة الذي استُكمِل في عام ٢٠٠١ في دورة لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ونوقشت استعراضات سياسة الاستثمار بالنسبة لبوتسوانا وغانا في اجتماعين لفريق خبراء انعقدوا في حزيران/يونيه وتشيرين الأول/أكتوبر على التوالي. وتم تنظيم حلقات عمل وطنية في بوتسوانا وغانا لمناقشة الاستنتاجات مع الجهات صاحبة المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت جلسة إحاطة إعلامية وزارية شاركت فيها فرقة الإدارة الاقتصادية في غانا. تم ولأول مرة إعداد استعراض لسياسة الاستثمار في ليسوتو بالتعاون مع الإطار المتكامل. ويتم في غضون ذلك إعداد استعراضات لسياسات الاستثمار الخاصة بالجزائر وبنن وكينيا وزمبابوي، مع ورود طلبات إضافية من ثمانية بلدان أفريقية أخرى. ويجري حالياً تنفيذ برامج متابعة لاستعراضات سياسات الاستثمار في كل من بوتسوانا وموريشيوس وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

(ج) اتفاقات الاستثمار الدولية

٦٩- عقدت في ليرفيل، غابون، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أول حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن "تقييم التعاون المتعدد الأطراف الأوثق في ميدان الاستثمار الطويل الأمد عبر الحدود، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر" وكانت مخصصة للإقليم الأفريقي الناطق بالفرنسية. وجمعت هذه الحلقة الدراسية بين ٣٦ من كبار المسؤولين الحكوميين من ٢٥ بلداً أفريقيًا ناطقاً بالفرنسية وهايتي. وتم عقد حلقات دراسية أخرى للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية (غوبورون، بوتسوانا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (جيبوتي، شباط/فبراير ٢٠٠٣).

٧٠- وتم تنظيم دورات تدريبية مكثفة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقد حضرها ٢٩ مشاركاً من ١٩ بلداً (١١ منها من أقل البلدان نمواً) وحدث ذلك بالتعاون مع مركز الاستثمار والتجارة التابع لجامعة بريتوريا، وجامعة دار السلام، ومركز ليغون (أكرا) ومنظمة التجارة العالمية. أما المجموعة الثانية من الدورات الدراسية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية فقد انعقدت في الاسكندرية، مصر، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وحضرها ٢١ مفاوضاً من ١٩ بلداً ناطقاً بالفرنسية في الإقليم، إضافة إلى هايتي وكمبوديا. وكانت هذه أول دورة تدريبية ينظمها الأونكتاد بعد مؤتمر الدوحة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وجامعة سنغور، وجامعة تونس، وجامعة ياوندي.

٧١- وتم أيضاً، كجزء من المتابعة المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للولاية التي أقرت في الدوحة في ميدان الاستثمار، عقد حلقة دراسية وطنية في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ستتبعها حلقتان دراسيتان مماثلتان في المغرب وموريتانيا.

٧٢- وقد عقدت حلقات عمل تقنية للوفود الموجودة في جنيف والمسؤولين الزائرين من العواصم تم تنظيمها بالاشتراك مع أمانة منظمة التجارة العالمية - وحددت مواعيدها بحيث تتزامن مع اجتماعات الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار. وكان الغرض من عقد هذه الحلقات هو مساعدة الوفود على المشاركة بصورة أكثر فعالية في العمل بموجب الفقرة ٢٢ من إعلان الدوحة الوزاري. كانت حلقات العمل مقتصرة على ٣٠ مشاركاً كحد أقصى في كل منها.

٧٣- وتم تنظيم جولة أخرى من المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية بالتعاون مع منظمة الفرانكفونية وذلك بين أقل البلدان نمواً والبلدان المصدرة لرؤوس الأموال، وعقدت هذه الجولة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقد جمعت بين ١٩ بلداً، منها ثلاثة بلدان متقدمة، وأدت إلى التوقيع بالأحرف الأولى على ٢٨ معاهدة استثمار ثنائية وعلى محضر واحد متفق عليه. وإلى بدء المناقشات حول خمس معاهدات استثمار ثنائية أخرى. وشكلت هذه الجولة محفلاً لعقد مناقشات تمهيدية بشأن إبرام اتفاق استثمار إقليمي بين فرنسا وبلدان منطقة الفرنك التي تشارك في المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

٢- التكنولوجيا وتنمية المشاريع

(أ) التكنولوجيا

٧٤- عقد الفريق المعني بتعزيز القدرة التنافسية الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اجتماعاً في لواندا، أنغولا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتم تنظيم هذا الاجتماع في إطار برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتناول الفريق مسألة استخدام ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبحث كيفية تأثير ذلك على قدرة البلدان على "الركب"، و"مواكبته" و"تجاوزه"، ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها في البلدان النامية. واستعرض سبل تدعيم إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية النهوض بالتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي. وحدد الفريق ودرس خيارات السياسات الاستراتيجية الهادفة إلى مساعدة تلك البلدان التي هي في أسفل سلم التطور على اللحاق بالركب، وتلك التي تواكب العصر على اكتساب المزيد من القدرة على التنافس (انظر <http://www.unctad.org/stdev>).

(ب) تنمية المشاريع

٧٥- تم إيفاد بعثة مشتركة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي إلى إريتريا في إطار برنامج Med2000، وذلك في الفترة من ٥ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأرسل الأونكتاد بعثة لتقصي الحقائق بغية تقييم بيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد الأنشطة التي تدعم هذه التنمية. وتم الاتفاق على أن هناك حاجة ماسة لتطوير القدرات الوطنية على إنجاز خدمات تنمية المشاريع التجارية التي تدعم القطاع الخاص. ويمكن تناول ذلك بصورة جزئية في إطار مبادرة برنامج تطوير المشاريع (إمريتك) الخاص بإريتريا،

٧٦- وعقدت في إثيوبيا ٢٠ حلقة عمل في إطار برنامج تطوير المشاريع شارك فيها ٤٧٧ من أصحاب المشاريع. وأظهر استقصاء شمل ٧٥ مشروعاً لتقييم أثر الخدمات التي يوفرها برنامج "إمريتك" إثيوبيا أن المؤسسات التي شاركت في حلقات العمل التدريبية في إطار برنامج "إمريتك" قد استهلت العديد من "المشاريع" الجديدة. وأظهرت العينة أنه بعد انقضاء ستة أشهر أو أكثر على عقد حلقة العمل التدريبية في إطار برنامج إمريتك، كانت الشركات الـ ٧٥ قد:

- أوجدت فرص عمل جديدة لـ ٧٧٣ شخصاً؛
- أمّنت مبلغ ٨٠٠ ٩٠٨ ١٤٠ بير (قرابة ١٧ مليون دولار أمريكي) في شكل استثمارات جديدة في المشاريع التجارية القائمة والجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحصاء ١٣٩ مبادرة جديدة، بما في ذلك الأعمال التجارية الجديدة أو تحسين تقنيات الإنتاج ونظم الإدارة.

٧٧- وفي المغرب، أسفر التعاون بين وزارة الصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عن عقد اتفاق إطاري لتنظيم حلقات عمل مشتركة مع دار المقاوله الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت مشاركة الوزارة في حلقة

دراسية عن الروابط التجارية في وضع ميثاق شراكة بين الشركات الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقّعت ١٨ شركة مغربية.

٧٨- وعُقدت في موزامبيق ثلاث حلقات عمل تدريبية في مجال تنظيم المشاريع حضرها ٩٠ مشاركاً. وجاء عقد هذه الحلقات في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب وأشرف على التدريب فيها مدربون من البرازيل بالتعاون مع الأونكتاد.

٧٩- وفي أوغندا، أثار البرنامج الكثير من الاهتمام في أوساط منظمي المشاريع في عام ٢٠٠٢. وتم حتى الآن عقد سبع حلقات عمل تدريبية "في إطار برنامج إمريتك" حيث تم تدريب أكثر من ١٨٢ من أصحاب المشاريع، ٣٧ في المائة منهم من النساء. وتم تنظيم حلقتين من حلقات العمل التدريبية هذه في المناطق الداخلية من البلد، مما وسّع نطاق المشروع إلى خارج العاصمة كمبالا. وأجريت في إطار "مشروع إنتربرايز أوغندا" ١٠٧ دراسات تشخيصية للأعمال التجارية وتم تقديم خدمات استشارية أكثر تعمقاً لـ ١٥ مشروعاً تجارياً. كما ساعد "مشروع إنتربرايز أوغندا" عدداً من الشركات في الحصول على الائتمانات. وعُقدت ندوة بالتعاون مع الأونكتاد بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم خلالها إنشاء فرقة عمل معنية بتمويل هذه المشاريع.

٨٠- وبدأ العمل على تنفيذ مشروع نموذجي مدته تسعة أشهر في كل من إثيوبيا وأوغندا بشأن "النهوض بصاحبات المشاريع في أقل البلدان نمواً في أفريقيا" برعاية الحكومة الألمانية. وعقدت حلقة عمل أولية في كمبالا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بمشاركة خبراء من "مؤسسة إنتربرايز إثيوبيا"، "مؤسسة إنتربرايز أوغندا"، والأونكتاد. وبعد تحديد أهم العوائق التي تواجهها صاحبات المشاريع في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً، قامت كل من مؤسسة إنتربرايز إثيوبيا ومؤسسة إنتربرايز أوغندا بتعريف موظفيها ومدربيها ومستشاريها التجاريين بقضايا التمايز بين الجنسين. وسيتم عند انتهاء المشروع تعميم مواد تدريبية بشأن مراعاة منظور الجنس والروابط التجارية، فضلاً عن الدروس المستفادة، على مراكز برنامج إمريتك الوطنية الأخرى المهتمة بالأمر.

الحواشي

- (١) انظر الفقرات ٤٦-٥٣.
- (٢) أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وغانا وكوت ديفوار وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.
- (٣) إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجيبوتي وغينيا وليسوتو ومالي وملاوي ومدغشقر وموريتانيا والسنغال.
- (٤) السنغال وليسوتو ومدغشقر وموريتانيا.
- (٥) "مشاركة مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في التجارة الدولية" (UNCTAD/DITC/TNCD/Misc.27) و"الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ: الاتجاهات الأخيرة والتنمية" (UNCTAD/ITE/IIA/Misc.2).
- (٦) بنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وغابون وليسوتو وجنوب أفريقيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي.
- (٧) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

الحواشي (تابع)

- (٨) برنامج تدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، وبرنامج شهادات الموانئ، وبرنامج المساعدة التقنية في مجال التدريب البحري.
- (٩) "البلدان الأفريقية التي تعتمد البرتغالية لغة رسمية" (منظمة البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية).
- (١٠) بوتسوانا والكاميرون ومصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي.
- (١١) انظر الفرع خامساً - باء ٢٠٠٢ "تضييق الفجوة الرقمية: الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الصفحات ٢٥-٢٩، http://www.nepadsn.org/nepad_english_version.pdf، والفرع "الوصول إلى الأسواق في موجز خطط عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الذي أعدته أمانة الشراكة الجديدة، ميدراندا، جنوب أفريقيا.
- (١٢) السكك الحديدية في كينيا وجمهورية الكونغو والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.
- (١٣) بلغت كوت ديفوار نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ١٩٩٨، لكنها لم تستطع وصول نقطة الإنجاز كما كان متوقفاً في عام ٢٠٠١ بسبب توقف برنامجها الثلاثي السنوات في عام ١٩٩٩، وقد كان هذا البرنامج يتلقى الدعم من "مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو".
- (١٤) معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وهو معهد إقليمي تشارك فيه عشرة بلدان أعضاء هي أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وملاوي وناميبيا وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وهدف المعهد هو تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في المجالات البالغة الأهمية مثل الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية. وتستخدم أربعة من البلدان الأعضاء في هذا المعهد نظام إدارة الديون والتحليل المالي (أنغولا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي).
- (١٥) البلدان الأعضاء هي بنن وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا والاستوائية وغابون وغينيا - بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. أما البلدان الأعضاء المنتسبة فهي: غينيا وموريتانيا. وتستعمل ثمانية منها نظام إدارة الديون والتحليل المالي.
